شمعون بيريز.. ثعلب السلام

حمدي فراج

الموت جزء من الحياة ، ولا حياة بدون موت ، لكن حين يتعلق الامر بشمعون بيريز ، فإن الموت يصبح جزءا من الموت الذي زرعه في مناحي الشعب الفلسطيني والارض الفلسطينية التي تحولت الى دولة اسرائيل منذ نعومة أظفاره وحتى مرحلة أرذل العمر ويوم موته ودفنه بعيدا عن وطنه ومسقط رأسه في بولندا قبل ثلاثة وتسعين عاما .

من بين اهم ما نشر على هذا الصعيد مقالا لافتا للكاتب البريطاني الكبير روبرت فيسك في صحيفة الاندبندنت ذائعة الصيت تحت عنوان "بيريز لم يكن ابدا صانع سلام" ، يستحضر فيه يوم وصوله مع الصحفيين الى قانا غداة المجزرة التي راح فيها مئة وستة اشخاص نصفهم من الاطفال والنساء خلال ١٧ دقيقة من القصف .

من الواضح ان عدد المشاركين في جنازته من رؤساء العالم وممثلي حكوماته ،بمن فيهم بعض العرب ، قد حسموه كرجل سلام ، وهذا جزء لا يتجزأ من المفاهيم الخادعة التي يرمي ممثلو هذا العالم الى فرضه على الشعوب ، وخاصة الشعوب التي ما زالت تكتوي بالنيران التي أشعلوها في جنباتها ، كشعبنا الفلسطيني ، قبل ثلاثة اجيال ، وهي ما زالت قابلة لان تستمر وتستعر لعدة اجيال اخرى . وفي العقدين الاخيرين ، رغم توقيع اتفاقية اوسلو للسلام ، اشتعلت الارض العربية برمتها ، بدءا بالعراق مرورا بليبيا وانتهاء بسوريا ، وهي استراتيجية شبه دائمة لشمعون بيريز . ولا للسلام الكاذب الذي وقعه بيريز ونال على اثره جائزة نوبل ، ولا السلام الذي وقعه مناحيم بيغن مع مصر ، ونال على اثره جائزة نوبل مرة اخرى .

يقول فيسك : "كان الدم يجري كالسيول ، كنت اشمه، لقد غطى الدم احذيتنا ولصق بها كالصمغ ، كانت هناك ايدي وسيقان، اطفال بدون رؤوس، ورؤس كهول دون اجساد. جثة رجل مزقت الى جزأين وتعلقت على جذع شجرة محترقة، وما تبقى منه كان مشتعلا.على درجات الثكنة، جلست فتاة تحمل رجلا اشيبا، كان ذراعها ملتفان حول كتفيه، كانت تهز الجثة بيديها . كانت تبكي وتصرخ : ابي… ابي ، واذا كان بيرس لم يعد يفكر بمجزرة قانا التي اسماها "عناقيد الغضب" فإنني انا ، والقول لروبرت فيسك : لن أنسى" .

ان التحدي الذي وضعه روبرت فيسك في نهاية مقالته ، جدير للتوقف عنده وجدير لترقب تنفيذه : ان نعد اذا استطعنا كم مرة ستتكرر كلمة "سلام" في رثاء بيريز ، و كم مرة ستظهر كلمة قانا .

يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان التالي

jadl@albiladdaily.com

كاريكاتير أعجبني

إشكاليّة العلاقة بين الفكر والواقع

د.سامي الشّيخ محمّد

ما طبيعة العلاقة بين الفكر والواقع وما شكلُها ؟ أيٌّ من الفكرِ والواقعِ يتقدَّمُ على الآخَر ، الفكر أم الواقع ؟

ثمّة علاقة تربط الفكرَ بالواقع ، على نحو جدليٍّ متَبادَل يؤثّرُ ويتأثر كلٌّ منهما فيها بالآخر . والعلاقةُ بين الفكر الّذي هو خلاصةُ صُوَرِ الواقع وتمظهراته المختلفة على نحو عقلانيٍّ منطقيٍّ من جهة ، والواقعَ الملموسَ الخاضعَ لسنّة التغيُّر والتطوّر من جهةٍ أخرى لا تخرجُ عن احتمالاتٍ أربعة :

الاحتمال الأوّل : تطابقِ الفكر مع الواقع ، الأمر الّذي يجعلُ العلاقة بينهُما تتّسمُ بالثّبات والسّكونِ النّسبيين .. لا يتقدّمُ فيها واحد علىَ الآخر ....

الاحتمال الثّاني : تأخُّرُ الفكر عن الواقع ، ما يضفي على الفكر طابعًا تراجعيًّا ويسمهُ بسمة التخلّف والتأخّر ... عن مواكبة الواقع في لحظته التّاريخيّة المتعيِّنة .

الاحتمال الثّالث : تقدُّم الفكر على الواقع ، ما يسِمُ الفكر بطابعِ تقدميٍّ يتجاوزِ وضعيّةِ الواقع الرّاهن ذاته ، باتّجاه أكثر تقدّما وازدهاراً يُسهِمُ في تطوّرَ الواقع بشكلٍ مستمرٍ دون توَقُّفٍ وانقطاع .

الاحتمال الرّابع : علاقة الفكر بالواقعِ وفقَ الاحتمالات الثّلاثة آنفة الذّكر في آن معاً .. ففي لحظة مّا قد يتطابقُ الفكرُ مع الواقعِ ويتساوق معهُ : وفي لحظة أخرى قد يتأخّرَ الفكرُ عن الواقع ... وفي لحظة ثالثة قد يتقدّمُ الفكرُ على الواقع ... في مدى زمنيٍّ تاريخيٍّ منظورٍ ومُحَدّد .

من هنا تتفاوت المجتمعاتُ الإنسانيّةُ وتتباينُ في درجةُ تطوّرها وازدهارها الاجتماعي والحضاريّ ، في مجالات الحياة المختلفة . الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة والثّقافيّة ، والرّوحيّة والأخلاقيّة.

فتخلّف الفكر عن الواقع هو حالُ المجتمعات المتخلّفة ، غير المتطوّرة . وتطابقُ الفكر مع الواقع ، هو حالُ المجتمعات ، الّتي تشغلُ موقعاً تاريخيّاً وسطاً بين المجتمعات المتخلّفة والمجتمعات المتقدّمة ، فتكون غير متخلّفة وغير متقدّمة في واقعها المُعاش . أمّا تقدّم الفكر على الواقعِ فهو سمَةُ المجتمعات المتطوّرَة المتقدّمة ، المُنتجة للعلومَ والمعارفِ والتّكنولوجيا الحديثة .

أما الاحتمالُ الرّابعُ لعلاقة الفكر بالواقع ، – (التطابق والتأخر والتّقدّم) – فهو حالَ المجتمعات المَضطربة غير المستقرّة تاريخيّاً .

من هنا تبرزُ أهميّةُ الحاجةِ لامتلاك وعيٍ تاريخيٍّ يتقدّمُ على الواقع ، بغرض تنميتَه والنّهوض به ، ودفع عجلةَ التطوّر والتّقدّم الاجتماعيِّ والحضاريِّ ، نحو مسارات تاريخيّة أفضَل ، تُحقّقُ الازدهار والرّفاه لجميع أفراد المجتمع ، عبرَ علاقة تلازميّة فاعلة ومثمَرة ، بين النّظريّة والممارسةَ العمليّة ، النظريّة الّتي تُشخِّصُ الواقعَ وتؤثّرُ في عمليّةَ تحوّله التّاريخيِّ ، والممارَسَة العمليّة المبصرَة الواعيَة بفعل ملازمة النّظريّة لها ، والّتي بدورها تفحصُ النظريّة وتصوّبُ المفاهيم الّتي تنطوي عليها ، فالنظريّةُ من غير الممارَسَة العمليّة جوفاء ، والممارَسَة العمليّة منَ غير النظريّة عمياء .

الأمر الّذي يستدعي ضرورة امتلاك وعيٍ نقديٍّ متطوِّر ، عبرِ حيازة المعارف والعلوم الإنسانيّة الأكثر تقدّماً في العالم ، والشّروع العمليِّ في تأسيس وامتلاك هندسة اجتماعيّة ، تتولى الإشراف والرّعايةَ التربويّةً والمعرفيّة والأخلاقيّة للنّاشئة في مجتمعاتنا الرّاهنة ، على نحو علميٍّ مُنظَّم ، تُسهمُ وتتكاملُ فيها الجهود المجتمعيّة والمؤسّسيّة كافّة .

جاستا وانهيار الديمقراطية

محمد حامد الجحدلي

بات من المؤكد بأن الولايات المتحدة الأمريكية ، لم تتعظ من تجارب سابقة ، فشلت إدارة الرئيس باراك أوباما في إيجاد حلول لها داخليا ، عوضا عن فشلها خارجيا في نزع احتقانات ، أدت إلى حروب شرق أوسطية قاتلة ومدمرة ، لازالت شعوب المنطقة تكتوي بنيرانها ، ففي وضعها الداخلي وقبل أربع سنوات من الآن ، تم إغلاق خمسين ألف مصنع وتعطل ما لا يقل عن خمسمائة عامل عن العمل في كل مصنع ، خذلتهم إدارة الرئيس لعدم توفير احتياجاتهم اليومية ، عطفا على الحياة الأسرية الكريمة ، التي يجب أن يتمتع بها المواطن الأمريكي ، التي تدعي حكومته تطبيق مفاهيم الديمقراطية والمبادئ الإنسانية ، هذا ليس ضربا من الخيال وإنما من خلال الفيلم الوثائقي ، الذي شاهده الملايين ، للكاتب والمخرج الأمريكي بيترنافارو بعنوان " الموت بأيد صينية " (Death by china).

وهناك من الوثائق التي تدين هذه السياسة وجعلتها ، ترضخ تحت طائلة المديونية الصينية ، والتي تجاوزت التسعة عشر تريليون دولار ، نتيجة إغراق الأسواق الأمريكية بالمنتجات الصينية ، منذ مطلع القرن الميلادي الحالي ، والذي يفسره خبراء الاقتصاد بأن مردود ذلك يعد مؤشرًا خطيرًا ، في تاريخ الاقتصاد الأمريكي ، كأولى الدول التي تصدرت دول العالم ، ليس على المستوى الاقتصادي وإنما في مجالات عدة ، لولا الأيديولوجية العنصرية والتخبطات السياسية التي عاشتها مؤخرا ، الأمر الذي يعتبره السياسيون نذير شؤم على الولايات المتحدة الأمريكية ، بل من أساليب الفشل الذريع والذي تجاوز لما هو أبعد من ذلك ، كأحد أبرز العوامل المؤدية لانهيار الديمقراطية ، التي كثيرا ما روجت بأنها صاحبة السيادة لحماية هذا الشعار ، متحدية الكثير من الأنظمة العالمية والحضارات التاريخية التي سبقتها.

وحينما تجود لنا ذاكرة التاريخ ، لدول أوروبية تميزت بثقلها عالميا ، نجحت في بناء علاقات دولية محترمة ، بينما المخاوف تنصب في التجاوزات التي اتخذها الكونغرس ، بتطبيقه قانون جاستا ومخالفته الصريحة القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، الذي أكد على حصانة الدول وسيادتها ، وأن يؤدي ذلك النظام الأمريكي التسلطي ، لظهور قوى دولية جديدة تسعى حثيثة لتبادل مصالح مشتركة ، وموطئ قدم لها في دول الشرق الأوسط ، بديلة لأمريكا التي استحوذت على مصالحها واستثماراتها ، منذ ثلاثينات القرن الميلادي الماضي ، وفي حالة استمرار الكونغرس الأمريكي فيما ذهب إليه ، فإن الثمن الذي ستدفعه أمريكا سيكون باهظا ، لأن المملكة لديها ما تدفع الضرر عن تاريخها السياسي ، بعلاقاتها الدولية والتزامها بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ، وقدرتها على الحصول على حقوقها المشروعة ونزعتها للسلام ومحاربة الإرهاب.

التعليم هو الحل

د.محمد عواد

في هذا العالم المضطرب والعاصف الذي تخنقه الأزمات والصراعات، تسعى الدول جاهدة إلى البحث عن حلول تستطيع من خلالها تجاوز عثراتها والتغلب على مشكلاتها، وهي بالطبع تواجه بتحديات داخلية وخارجية تثقل كاهلها وتجعلها في مكانها ثابتة أو أسيرة الداعمين والمانحين لأجل غير مسمى.

إن المتتبع لحركة الشعوب، ومراحل تطورها وانتقالها من الظلمة إلى النور، يدرك تماماً بأنه ما كان لأمة يوماً أن ترقى دون التعلّم أداة حاسمة في تحقيق الغايات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية؛ فالأمثلة الداعمة والدامغة على مرّ الأزمنة كثيرة لجميع الحضارات القديمة والحديثة، مما يشير بوضوح إلى العلاقة الطردية بين التعليم من جهة، وبين الرفاهية وأخلاقيات الأمم واستقرارها من جهة أخرى.

ولعله من المفيد التذكر أو التذكير باللقاء التاريخي الذي جمع السفير الياباني مع وزير الخارجية الهندي عام ١٩٥٠، وكيف كان رد السفير الياباني الذي امتلك البصيرة وقال عبارته الشهيرة بأننا نملك كل شيء "في عقولنا" في غياب الموارد المادية الطبيعية والأخرى التي تباهى فيها الوزير الهندي، وهي ذات الأمثلة الحية في عديد الدول الأوروبية وسنغافورة وكوريا الجنوبية وحتى في الولايات المتحدة التي عندما تعرضت لغزو المنتجات اليابانية في السبعينات والثمانينات وكان الرد الامريكي في التوجه نحو "التعليم للجميع" وليس حصار اليابان أو المقاطعة أو سواها.

إن مشكلات العالم الثالث متنوعة وربما شاملة لكل المكونات المجتمعية، وأن أي حل لا بد إلا وأن يستند إلى التفكير النظمي في وضع الخطط الإستراتيجية العملية والنظر إلى الصورة الكلية للمشكلات وتداخلها وارتباطها داخل النظام أو بين مكونات النظم الفرعية في ذات النظام، فالعلاقة بين القطاعات المختلفة في المجتمع الواحد مرتبطة ومتصلة ولا يمكن تحقيق اختراق في إحداها بمعزل عن الآخر، فالحلول على

> ومع الإقرار بأن التعليم مسؤولية مجتمعية وأداة ربانية في بناء الشعوب وحضاراتها

اختلاف طرقها وطرق التفكير بها، تنطلق أساساً من التعليم، سيما وأن الإسلام – الذي يرفع شعاراً للحل في عديد النظم والأطر – بدأ بالتعليم وبصيغة الأمر "اقرأ"، وإن النصوص الدينية والسيرة النبوية تعج بالدلائل والوقائع التي تبرز قيمة التعليم وفضله على الناس.

ولكن أي تعليم نريد، وأي نظام تعليمي يمكن له تجاوز العقبات وإيجاد السبل في الوصول إلى الغايات المرجوة ، سيما وأننا نعيش واقعاً مختلفاً عن جميع الدول في هذا العالم. إن الإجابة عن هذه الأسئلة الملحة في ظل القناعة المطلقة بدور التعليم وأهميته في بناء المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة يبدو تحدياً واضحاً للوزارة والحكومة على حد سواء، وأن ذلك أيضاً يحتاج إلى ثورة في نظام التعليم، تبدأ من تحرير العقول المتكلسة (نمطية التفكير) وتخطيها والسير بخطىً واثقة نحو الإصلاح والتطوير وتحقيق التوازن والتكامل بين مكونات التعليم "المعارف، المهارات، القيم، والاتجاهات"، والانتقال من حدود التقليد والنمذجة والمحاكاة إلى فضاء التفكير والتميز والإبداع، إذ إننا لا نريد من مدارسنا أن تكون فقط قادرةً على إيجاد مخرجات معلبة تمارس أدواراً خطية ميكانيكية ثابتة.

ومع الإقرار بأن التعليم مسؤولية مجتمعية وأداة ربانية في بناء الشعوب وحضاراتها، فإنه لمن الضروري حشد الإمكانات وجمع الطاقات واستثمار المواد كافة لهذا الغرض، خاصة وأن الإنفاق الحكومي وحده مهما بلغ على التعليم غير كاف لتحقيق ما نصبو إليه، إذ لا بد من تأسيس صندوق وطني خاص للتعليم يقدم الدعم والإسناد ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم ويعزز التعليم الإبداعي لتكون العوائد في نهاية المطاف عظيمة وشاملة تلقي بظلالها على كافة القطاعات والنظم الفرعية في مجتمعنا الفلسطيني، وعلينا ألا ننسى أن ما ينتجه متعلم في يوم قد لا يستطيع جاهل عليه طيلة حياته. ولا نريد أن يتحول التعليم العالي إلى عبء على المجتمع من خلال التخمة من خريجي التخصص الواحد والندرة في تخصصات أخرى.

العالم العربي في القرن الحادي والعشرين

د.إيهاب عمرو

يعيش معظم العالم العربي منذ بداية القرن الحادي والعشرين حالة من التشرذم والضياع قد تصعب على البعيد قبل القريب. ولعل المراقب للمنطقة العربية يلاحظ تفشي تلك الحالة السلبية، إضافة إلى تعدد الأزمات المالية، الإقتصادية، السياسية، والبيئية في في تلك المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية من الناحية الجيوسياسية، ناهيك عن مشاكل الفقر والتخلف والأمية. إن إطلالة موجزة على ما يعايشه ويعاني منه العالم العربي اليوم كفيل بأن يدق ناقوس الخطر حول المستقبل القاتم المجهول الذي ينتظرنا، ما يستدعي منا جميعاً في مختلف القطاعات الرسمية، الخاصة، الشعبية والأهلية العمل على تدارك الثغرات وتجاوز العثرات ونبذ الخلافات من أجل إيجاد الحلول الجذرية، لا التجميلية، لكافة لمشاكل القائمة، والتي تعاني منها الأجيال الحالية والصاعدة، كما سوف تعاني منها الأجيال القادمة في حالة عدم وضع الحلول العملية المناسبة موضع التنفيذ.

وقد يتساءل البعض البعيد كما القريب عن سبب تلك الأزمات المتلاحقة التي تعصف بالمنطقة العربية منذ زمن، والتي إزدادت حدتها منذ بداية القرن الحادي والعشرين. كما قد يتساءل البعض عن سبب عدم إيجاد حلول لتلك الأزمات في منطقة تعد من أغنى مناطق العالم من حيث الموارد الطبيعية.

للإجابة عن التساؤلات المطروحة، أود أن أشير إبتداء إلى أن هناك أسباب داخلية، وخارجية. ولعل القاصي والداني يعلم الأسباب الخارجية التي ساهمت في إيصال المنطقة العربية إلى تلك الحالة المزرية من الضعف الإقتصادي والسياسي والتشتت الفكري والإنغلاق الحضاري.

إن بعض الأسباب الداخلية الكامنة وراء تلك الأزمات المتلاحقة تكمن، إضافة إلى الأسباب الخارجية، من وجهة نظري المتواضعة، في ضعف المنطلقات الفكرية في عموم العالم العربي، حيث إن ضعف المنطلقات الفكرية السائدة أدى وسوف يؤدي بالضرورة إلى إحلال ثقافة محبطة تعرقل النجاح الفردي والجمعي وتكبح

> إن إطلالة موجزة على ما يعايشه ويعاني منه العالم العربي اليوم كفيل بأن يدق ناقوس الخطر حول المستقبل القاتم المجهول الذي ينتظرنا

التطور المجتمعي ما يؤدي إلى أن تسود الثقافة المحبطة التي يجب أن لا تسود في المجتمع المثالي. من ذلك مثلاً، عدم وجود ثقافة داخل المجتمعات العربية تتفهم أو تساهم في تعزيز البحث العلمي كوسيلة للتقدم المجتمعي المبني على أسس علمية صحيحة، بعيداً عن الإرتجالية والأهواء الشخصية، خصوصاً أن البحث العلمي، والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من الإقتصادي المعرفي، يمكنه أن يساهم في حل كثير من المشاكل العالقة سواء كانت سياسية، إقتصادية، مالية، بيئية، وحتى قانونية أو دستورية.

أيضاً، فإنه لا يوجد إستثمار للطاقات الإيجابية الموجودة في العالم العربي، بحيث يتم إهدار تلك الطاقات دون إستثمارها بشكل جيد كما يحدث في دول العالم المتحضر. ولعله من المفيد في هذا الصدد التركيز على الأجيال الصاعدة وتوجيهها نحو التعليم المهني، خصوصاً في ظل ندرة الوظائف في سوق العمل مقارنة مع الأعداد الكبيرة للخريجين والخريجات من مختلف الجامعات. ويحضرني في هذا السياق النموذجين الألماني والنمساوي، حيث تبلغ نسبة الطلبة الذي يقومون بإكمال دراساتهم الثانوية والجامعية نسبة قليلة قد تصل إلى الربع في أحسن الحالات، ما يعني أن ثلاثة أرباع الطلبة يتوجهون إلى تخصصات مهنية يحتاجها سوق العمل من شركات وبنوك ومصانع. وقد إطلعت بشكل مباشر على تلك التجارب المميزة في كلتا الدولتين ولاحظت إلى أي حد يمكن أن يساهم ذلك في تقليل نسبة البطالة، وإنشاء مجتمع أكثر إنتاجية وأشمل تخصصية.

إن ذلك يستدعي توجيه الدعم وإيجاد الميزانيات اللازمة لإنشاء معاهد ومراكز وجامعات تعنى بالتعليم المهني. ولا نرى صعوبة في ذلك كون أن مبالغ باهظة من ميزانيات معظم الدول العربية تخصص لقطاعات دون نتائج تذكر ولعله من المفيد توجيه بعض تلك الأموال للتنمية الإقتصادية والمجتمعية ما يساهم في حل المشاكل القائمة، وإيجاد فرص عمل إضافية للخريجين والخريجات، وتأمين مستقبل الأجيال الواعدة جلباً للمنافع ودرءاً للمفاسد.